الأمم المتحدة

A/60/L.16

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 November 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٦٦ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

جامايكا*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وقراريها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المعنونين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

081105 081105 05-58864 (A)
0558864

وإذ تشير كذلك إلى الجزء الثاني المعنون ''التنمية'' من وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، وبصفة خاصة إلى الفقرات ذات الصلة المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وللبلدان التي لها احتياجات خاصة،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية تقع على عاتق هذه البلدان أنفسها وأنه لا مبالغة في تأكيد أهمية دور الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الوطنية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها هذه البلدان، عن طريق تهيئة بيئة تمكينية اقتصادية دولية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٢]،

وإذ تحيط علما بتقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٣] المعنون ''من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا''،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المعنون ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثالث عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''[٤]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد دعمها الكامل** لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥]؛

٣ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة فضلا عما تحظى به الشراكة الجديدة من دعم على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) انظر A/60/85.

(٤) A/60/178.

(٥) A/57/304، المرفق.

أولا
الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

٤ - **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تواصل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، بذل جهودها في هذا الصدد عن طريق إرساء وتعزيز مؤسسات الحكم والتنمية في المنطقة؛

٥ - **ترحب أيضا** بالتقدم الكبير الذي أُحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وخاصة استكمال التقييم الذاتي في بعض البلدان واستضافة بعثات الدعم القطرية والبدء في العملية التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى؛

٦ - **ترحب كذلك** بالجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في تنفيذ برامج معيّنة للشراكة الجديدة؛

٧ - **تشدد** على أهمية مواصلة البلدان الأفريقية تنسيق جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدَّمة من المنظمات المتعددة الأطراف، استنادا إلى استراتيجياتها وأولوياتها الوطنية، بغية الإدماج الفعال لتلك المساعدة في عملياتها الإنمائية؛

٨ - **تشجع** على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها في برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية، وفي برامج أقل البلدان الأفريقية نموا؛

٩ - **تشير** إلى أن الاتحاد الأفريقي والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية لها دور حاسم في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة الدعم المقدم منهم لزيادة قدرات تلك المؤسسات؛

١٠ - **تؤكد** أن التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يعتمد أيضا على توفر بيئة وطنية ودولية مواتية لتحقيق النمو والتنمية في أفريقيا؛

ثانيا
استجابة المجتمع الدولي

١١ - **ترحب** بالجهود التي بذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

١٢ - **تقر** بالمبادرات الهامة المختلفة التي قدمها في السنوات الأخيرة الشركاء في تنمية أفريقيا، ومن بينها مبادرات مجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وتقرير لجنة أفريقيا المعنون ''مصلحتنا المشتركة''[٦]، وتؤكد من هذه الناحية أهمية التنسيق في تلك المبادرات بشأن أفريقيا وتقييم مستوى، ومدى، تسليم المعونة مقابل التعهدات؛

١٣ - **ترحب** بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحث، من هذه الناحية، الشركاء في تنمية أفريقيا على دعم التعاون الثلاثي في المنطقة؛

١٤ - **ترحب أيضا** بالدعم المالي الذي يقدمه العديد من الشركاء في التنمية إلى مختلف برامج الشراكة الجديدة، وتلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد أن بعض البلدان المتقدمة النمو رصدت موارد لمرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية وللخطة الإنمائية الزراعية الأفريقية الشاملة، وتحث على تقديم دعم مماثل إلى أفريقيا في مجال المياه والصرف الصحي، وفي مجال الإسكان والتنمية الحضرية، ومن أجل الترتيبات الأخرى المتفرعة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا؛

١٥ - **تدعو** إلى اتخاذ تدابير لمواجهة التحديان المتمثلَين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بما يشمل إلغاء الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا؛

١٦ - **تكرر** التأكيد على أنه يتعيّن على المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة والبلدان المتقدمة النمو زيادة الاتساق بين السياسات التي تنتهجها إزاء البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والمعونة والديون، بما يشمل بذل جهود من أجل دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي من خلال مبادرات مثل بناء القدرة التجارية لأفريقيا على المنافسة وتقديم المساعدة لتقليل تكاليف التعديلات المتعلقة بتحرير التجارة، وتدفقات المعونة التعويضية القصيرة الأجل إلى البلدان الأفريقية التي تعرضت لتأثيرات خطيرة بسبب انخفاض عائدات التجارة نتيجة لمنح بلدان أخرى مركز البلدان الأوْلَى بالرعاية؛

---

(٦) لندن، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ متاح أيضا على موقع شبكة ''الإنترنت'' http://www.commissionforAfrica.org/English/report/introduction.html#report.

١٧ - **ترحب** بالقرار الذي اتُّخذ مؤخرا من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتماد الاقتراح الذي قدمته مجموعة الثمانية بإلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المعلقة للبلدان المثقلة بالديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية لأفريقيا، التي يحق لها ذلك، وتقديم موارد إضافية لضمان ألاّ تقلّ القدرة التمويلية للمؤسسات المالية الدولية؛

١٨ - **تؤكد** الحاجة إلى التوصل إلى حل شامل ودائم لمشكلات ديون البلدان الأفريقية، باتخاذ تدابير تشمل إلغاء نسبة ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف وتخفيف عبء الدين بدرجة كبيرة بطرائق من بينها إلغاء ديون البلدان المثقلة بالديون، وإعادة هيكلتها، كجزء من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبالنسبة للبلدان الأفريقية الأخرى ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي عليها ديون لا يمكن تحمُّل أعبائها؛ وتشدد أيضا على الحاجة إلى دعم الأعمال التي يضطلع بها من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار تطلعي لتحمل الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان ذات الدخل المنخفض، على أن توضع في الاعتبار أهمية القدرة على تحمل الدين بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية؛

١٩ - **ترحب** بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهّد بها كثيرون من الشركاء في التنمية، بما يشمل التزامات مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي التي ستؤدي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحيث تصل إلى ٢٥ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠، وتحث جميع الشركاء في التنمية على ضمان قابلية المعونة للتنبؤ وفعالية المعونة من خلال تنفيذ إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة: الملكية والتنسيق والتوافق والنتائج والمساءلة المتبادلة، الذي اعتُمد في المحفل الرفيع المستوى الذي عُقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان ''التقدم المشترك نحو تعزيز فعالية المعونة: التنسيق والتوافق والنتائج''[(٧)]، وعلى بذل جهود متواصلة لزيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية، العامة والخاصة، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٢٠ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لزيادة مواءمة دعمهم المالي والتقني المقدم إلى أفريقيا مع أولويات الشراكة الجديدة حسبما وردت في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر أو الاستراتيجيات المشابهة، وتشجع الشركاء في التنمية على زيادة جهودهم في هذا الصدد؛

---

(٧) متاح على موقع شبكة ''الإنترنت'' http://www.l.worldbank.org/harmonization/PARIS/FINALPARISDECLARATION.pdf.

٢١ - **تعترف** بالأنشطة التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، وتدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعمها لتنفيذ أولويات، وأهداف، الشراكة الجديدة؛

٢٢ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى أمانة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في إعداد المشاريع والبرامج في نطاق أولويات الشراكة الجديدة؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يمنح مشروع الأمم المتحدة للألفية ولاية تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية لاعتماد، وتنفيذ، مبادرات سريعة الأثر تستند إلى الاستراتيجيات، والأولويات، الإنمائية الوطنية لتلك البلدان وذلك من أجل تمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو الشركاء في التنمية إلى القيام، على وجه السرعة، بتقديم الموارد اللازمة إلى البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ تلك المبادرات حسبما اتُّفق عليه في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛

٢٤ - **تلاحظ** أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تستخدم بنشاط آلية التشاور الإقليمي كأداة لتعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي، وتشجعها على تكثيف جهودها المبذولة لإعداد، وتنفيذ، برامج مشتركة دعما للشراكة الجديدة على الصعيد الإقليمي؛

٢٥ - **تشجع** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على مواصلة تعزيز آليات التنسيق والبرمجة القائمة، فضلا عن تبسيط ومواءمة إجراءات التخطيط والدفع والإبلاغ، كوسيلة لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٢٦ - **تلاحظ** التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها؛

٢٧ - **ترحب** بتقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعنون ”من الخطاب إلى العمل: حشد الدعم الدولي من أجل تحرير طاقات أفريقيا“، وتتطلع إلى تقريره التكميلي الذي يشمل توصيات بشأن الإجراءات التي ستُتخذ لزيادة الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لتمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز بالنسبة لتلبية الحاجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير بشأن ذلك التقدم؛

٢٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الشراكة الجديدة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.